

بلاغ للرأي العام الجامعي والوطني

إضراب وطني أيام 25 و 26 و 27 يونيو 2019

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعاً يوم الاثنين 10 يونيو 2019 بالمعهد العلمي بالرباط، بهدف تقييم الخطوة النضالية ليومي 29 و 30 ماي المنصرم والوقوف على مستجدات التعاطي الحكومي مع المطالب المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، والمضي قدماً في الخطة النضالية التصاعديّة لمواجهة التجاهل والاستهتار الحكومي.

وقد وقف المكتب الوطني على مجريات يومي الإضراب الذي أعلنه تنفيذاً لقرار اللجنة الإدارية وعلى مدى الانخراط الكامل للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين استجابة لنداء النقابة الوطنية للتعليم العالي، وكذا نجاح التجمعات المحلية والجهوية التي تخللت يومي الإضراب. وبالمناسبة لا يسع المكتب الوطني إلا أن يهنئ جميع المسؤولين النقابيين محلياً وجهوياً على إنجاح هذه المحطة النضالية، ويحيي جميع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين على انخراطهم الواعي دفاعاً عن كرامتهم وعن منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

كما تطرق المكتب الوطني إلى جو الاحتقان الذي تعرفه مؤسسات التعليم العالي وتكوين الأطر ومراكز البحث، وإلى أزمة الثقة في صدق نوايا القائمين على الشأن العام، الناتجتين عن التجاهل الحكومي والتمادي في سياسة الإجهاز على المرافق العمومية وعلى رأسها التربية والتكوين، وفق مقارنة موازناتية صرفة.

وبعد نقاش مطول وعميق في اجتماع المكتب الوطني والذي استحضر فيه:

- الاتفاق الحاصل منذ مدة طويلة بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والحكومة في شخص الوزارة الوصية، سواء على مستوى تشخيص الوضعية الكارثية المتعددة الأوجه التي توجد عليها منظومة التربية والتكوين أو على مستوى الحلول الواجب اعتمادها، كما جاء في البلاغ المشترك بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة ليوم 25 يناير 2012، والذي بوأ الوضعية الاعتبارية والاجتماعية والمادية للأساتذة الباحثين مركز الصدارة، كما نص على ضرورة مراجعة القانون 01.00 وإحداث نظام أساسي جديد للأساتذة الباحثين يعالج الاختلالات البنوية للنظام الحالي ويراعي المهام الجديدة للأستاذ الباحث؛
- تأكيد البلاغات المشتركة التي سُطرت في: 12 مارس 2013 و 13 أكتوبر 2017 و 28 مارس 2018، على نقاط الاتفاق بما فيها استجابة الوزارة لمطلب الإصلاح الشمولي للمنظومة الذي طالما رفعته النقابة الوطنية للتعليم العالي واستعجالية تنزيل إصلاح بيداغوجي بشراكة حقيقية مع الأساتذة الباحثين؛
- الاتفاق بين الطرفين على إلحاق المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بالجامعة؛
- الاتفاق كذلك على إعطاء صفة مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعة للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز تكوين مفتشي التعليم في أفق الإلحاق بالجامعة.

فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يعلن للرأي العام الجامعي والوطني ما يلي:

1. تعبيره باسم كافة الأساتذة الباحثين عن التنديد بالسياسة الحكومية المتهورة العاملة على التخلي عن المرافق العمومية؛
2. اعتباره أن الإجهاز على القدرة الشرائية للأساتذة الباحثين والنيل من وضعهم الاعتباري داخل المجتمع اللذين تقترفهما الحكومة يندرجان في إطار سياسة التخلي عن المرافق العمومية؛
3. تسجيله تناقض السياسة الحكومية التي تدعي اعتماد الحوار الاجتماعي وتتجاهل مخرجات الحوارات القطاعية؛
4. يحمل المسؤولية كاملة للحكومة إزاء تعميق الأزمة الحالية التي تعيشها منظومة التعليم العالي وتداعيات سياسة نكث العهود والتنكر للالتزامات على أي مبادرة للإصلاح وتضييع زمن ثمين وفرص سانحة للإنقاذ.

من جهة أخرى، يدعو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي جميع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين إلى المزيد من التعبئة ومواجهة سياسة التجاهل الحكومي وذلك بالانخراط المكثف والفاعل في المحطة الثانية من المسلسل النضالي التصاعدي وهي:

الإضراب الوطني أيام 25 و 26 و 27 يونيو 2019

كما يدعو لاجتماع مجلس التنسيق الوطني يوم السبت 20 يوليوز واللجنة الإدارية يوم الأحد 21 يوليوز 2019.

وفي الأخير يهيب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بكافة السيدات والسادة الأساتذة التعبئة من أجل إنجاح هذه المحطة النضالية والاستعداد لمحطات مقبلة دفاعاً عن مطالبهم المشروعة وعن كرامتهم، وعن المرفق العمومي للتربية والتكوين.

المكتب الوطني

